الفصل السادس

اختبار سياسة الاحتواء

"إننا باقون"

(هاري ترومان)

فى يولية ١٩٤٧، عندما وصل نفوذ «چورچ كينان» داخل الحكومة الى الذروة، قام بنشر مقالة فى مجلة «العلاقات الخارجية» بعنوان «مصادر السلوك السوفيتى» بتوقيع «مستر إكس» فقط. ولكن سرعان ما عرف اسم المؤلف إذ أثارت المقالة الإعجاب بطريقة مثيرة، وسرعان ما أصبحت الوثيقة شبه الرسمية للسياسة الخارجية الأمريكية.

لقد ذهب «كينان» إلى أن الدوافع وراء تصرفات السوفييت كانت عقيدتين، هما: (١) العداء المتأصل بين الرأسمالية والاشتراكية. (٢) أن الكرملين معصوم من الخطأ. كان الاستيلاء على العالم هو غرضهم، ولكنهم لم يكونوا فى عجلة من أمرهم، ولم يحددوا جدولاً زمنياً بسبب النظرية السوفيتية التى تفترض أن سقوط الرأسمالية فى نهاية الأمر واقع لا مفر فيه، أما الكرملين «فسياسته مثل نهر دائب الحركة، لا يكف عن التحركأينما سنحت له الفرصة وفى إتجاه هدف محدد. إهتمامه الرئيسى هو التأكد من أنه ملأ كل زاوية، وكل شق متاح له فى حوض النفوذ العالمى».

كان«كينان» من المفكرين المثقفين، وقد زود مقالة مستر «إكس» بمؤهلاته رغم أنه تذمر ـ فيما بعد ـ من أنه لم يكن مؤهلاً بما فيه الكفاية، وان ذلك كان السبب فى إساءة فهم مقالته. وأنه كان على ثقة من أن روسيا لا تمثل أى خطر عسكرى له وزنه، ومن أنها لا تسعى وراء الحرب، وكان التحدى فى رأيه تحدياً سياسياً واقتصادياً، و بالتالى يجب مواجهته من خلال تلك الأسس، وعن طريق «سياسة للاحتواء طويلة المدى، وإن اتسمت بالحزم والحذر».

ومع ذلك، فإن العبارة التى تكرر الاستشهاد بها من مقالة مستر «إكس» والتى أصبحت محور السياسة الخارجية الأمريكية أعلنت أن ما كان ضرورياً ومطلوباً هو «قوات مضادة، تتكيف بحذق وحذر مع سلسلة من المواقع الجغرافية والسياسية، التى تتغير بصفة مستمرة، لتجارى التغيرات والمناورات السياسية السوفيتية». كان مضمون ذلك هو تتابع الأزمات، الواحدة تلو الأخرى حول العالم؛ حيث إن المؤامرة التى وضعها العقل السوفيتى، استخدمت عملاءها لزيادة سرعة تدفق النفوذ الشيوعى فى «كل شق وكل زاوية» كما كان مضمونها أن الخطر كان عسكرياً مما استدعى تحملّ الولايات المتحدة لمسئولية مواجهته وردعه أينما ظهر. وكانت سياسة الاحتواء تعنى بقاء القوة العسكرية الأمريكية وقوة حلفائها؛ بالإضافة إلى الاستعداد لمجابهة روسيا أينما اتجهت ضغوطها.

وقع أول اختبار فى برلين، حيث أشارت القوى الغربية فى يونيه ١٩٤٨ إلى اعتزامها المضى فى تكوين حكومة لألمانيا الغربية، وفى نفس الوقت اقترحت الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان الأمريكيين، التحالف العسكرى مع قوى بروكسل، وحثوا على سرعة تأسيس قيادة عسكرية مركزية للمنظمة الجديدة، يكون قائدها الأعلى أمريكياً. فى ذلك الوقت لم يوجد فى أوروبا الغربية ـ كلها ـ أكثر من اثنتى عشرة فرقة، ذات مستوى معدات هزيل، وذات مستوى تدريب متواضع؛ بينما طلبت هيئة رؤساء الأركان المشتركة خمسة وثمانين فرقة، كان من المستحيل الحصول عليها دون إعادة تسليح دول غرب أوروبا على نطاق واسع. وهناك حقيقة لم يعبر

عنها بالكلام، رغم أن كل من اشترك فى المناقشات استوعبها بدقة، وهى أن السبيل الوحيد للحصول على العدد المطلوب من الرجال المسلحين هو استخدام القوات الألمانية. إلا أنه لم يكن من الممكن طرق ذلك الموضوع فوراً، بسبب مخاوف بريطانيا ودول البنلوكس خاصة فرنسا فكانت الخطوة الأولى هى تكوين اتحاد غربى (بدون ألمانيا) مع الاستمرار فى نفس الوقت فى بذل الجهود لاستقلال ألمانيا الغربية.

حتى فى الولايات المتحدة لم يكن تقبل البرنامج أمراً سهلاً؛ إذ كانت هناك ثلاثة اعتراضات جوهرية هى: التكلفة، والتخلي عن مبدأ عدم التورط مع الحلفاء الذى تمسكت به أمريكا طوال تاريخها، والشك فى حكمة قرار إعادة تسليح الألمان. لذلك كان «ترومان» فى أمس الحاجة إلى مساعدة كل من حوله. وسانده «فاندنبرج» بأسلوب بارع؛ ففى أوائل يونية ١٩٤٨ عرض على مجلس الشيوخ مشروع قرار، دعا فيه الى «تطوير نظم دفاعية إقليمية، وأخرى جماعية بأسلوب تدريجى»، مع التعهد بتشجيع انضمام الولايات المتحدة إلى مثل هذه المنظمات، وبذلك أنكر «فاندنبرج» بالتحديد فكرة أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تساعد أوروبا فى بناء قوات ضخمة. وفى ١١ يونيه انطلق قرار «فاندنبرج» بسرعة عبر مجلس الشيوخ، الذى أقره بأربعة وستين صوتاً ضد أربعة أصوات.

وهكذا أصبح السوفييت فى بداية صيف ١٩٤٨ فى مواجهة سلسلة من التطورات، التى هددت كيانهم من وجهة نظرهم؛ إذ إن خطة «مارشال» كانت قد بدأت فى توثيق العلاقات بين دول غرب أوروبا بدرجة أكبر من ذى قبل، فقامت فرنسا وبريطانيا ودول البنلوكس بالتوقيع على ميثاق عسكرى، رحبت به الولايات المتحدة رسمياً، وأشارت إلى اعتزامها الانضمام اليهم. وبدأ الأمريكيون يتحدثون عن دخول آخرين إلى المنظمة المزمع تكوينها، من بينهم كندا، والبرتغال، والدنمارك، وأيسلندا، والنرويج، وإيطاليا، حيث إنه لم يكن فى استطاعة تلك الدول أن تساهم بفعالية، بل ربما لم يكن بإمكانها تقديم أية مساهمة على الإطلاق، فى الدفاع البرى؛ لذا استنتج السوفييت أن الولايات المتحدة سعت الى انضمام تلك الدول،

لاستخدام أرضها فى بناء قواعد جوية وبحرية. كما أن تصميم الغرب على استقلال غرب ألمانيا، كان نذير شؤم آخر وبنفس القدر، إذ لم يكن له سوى مدلول واحد وهو: اعتزام الغرب ـ فى المدى الطويل ـ انضمام ألمانيا الغربية الى التحالف العسكرى المعادى للسوفييت المزمع تكوينه.

بالإضافة الى ذلك، كان مارشال «تيتو» قد استهل قضية استقلال يوغوسلافيا، مما ضاعف من الصعوبات التى كان يواجهها «ستالين»، خاصة وأن «ترومان» عرض على «تيتو» مساعدات اقتصادية أمريكية ليساهم فى انتشار الصدع فى الوحدة المتراصة للكتلة الشيوعية. وحاول «ستالين» أن يطيح «بتيتو»، ولكنه فشل؛ فقرر ـ فى يأسه ـ طرد يوغوسلافيا من جهاز «الكومينفورم»، إلاّ أن نبذ المثل الذى ضربه «تيتو»، لم يكن بنفس السهولة.

لقد واجهت السياسة الخارجية السوفيتية فشلاً ذريعاً؛ إذ كانت مبنية على أساس وجود ألمانيا المحتلة المنقسمة، وضعف دول غرب أوروبا، والسيطرة المحكمة على أوروبا الشرقية. وكان من غير الواضح، أو على الأقل من المشكوك فيه، أن «ستالين» كانت لديه خطط توسعية، ولكن الأحداث التى وقعت هددت أمن الاتحاد السوفيتى ذاته. كانت دول الغرب تقوم بتطويق الدولة المنتصرة فى الحرب، بينما أخذت الدول المهزومة تلعب دوراً أساسياً فى الائتلاف الجديد. وكان أسوأ ما فى الأمر قطاع دول الغرب فى برلين، الذى كان موقع تصنت وقاعدة عسكرية غربية مزروعة فى قلب حزام الأمن السوفيتى.

واجه «ستالين» تلك التحديات، بإدعائه أنه لم يعد هناك أى داع للتمسك بأن تكون برلين عاصمة ألمانيا مستقبلاً، بعد تخلىّ الغرب عن فكرة إعادة توحيدها، وأن منطق القوى الغربية ـ الذى اتضح من تصرفاتهم الخاصة ـ يفرض عليهم أن يتراجعوا إلى القطاعات الخاصة بهم. ثم فرضت روسيا حصاراً تاماً على كل وسائل النقل البرية والبحرية إلى برلين، فانضمت بريطانيا إلى الولايات المتحدة فى فرض حصار مضاد على نقل البضائع، من شرق ألمانيا إلى غربها.

وظهر فى الغرب اتجاه يؤيد التنازل عن برلين، إذ بدا لكثيرين أنه من الحماقة المخاطرة بحرب عالمية ثالثة فى سبيل النازيين السابقين؛ خاصة وأن حجة «ستالين» كانت قوية: حيث إن دول الغرب قد عزمت على إقامة دولة فى غرب ألمانيا، إذن لم يعد من شأنها البقاء فى شرق ألمانيا. ولكن «كلاى» و «ترومان» سرعان ما دحضا تلك الحجة، إذ قام «كلاى» بإخطار وزارة الحربية: «لقد فقدنا تشيكوسلوفاكيا، والنرويج فى خطر، ثم ننسحب من برلين، إن سقوط برلين سيعقبه سقوط غرب ألمانيا» ثم تصبح كل أوروبا شيوعية. وبناء عليه شعر الشعب الأمريكى أنه لا يستطيع التنازل عن بوصة واحدة، أما «مارشال» فقد أعلن: «كان أمامنا بديلان: إما اتباع سياسة حازمة فى برلين، أو تقبل عواقب الفشل فى سياستنا فى بقية أوروبا.» لقد قدم ذلك البيان وصفاً دقيقاً لمشاعر «ستالين» أيضا، وحسم «ترومان» الموقف بإعلان بسيط وبليغ وموجز: «إننا باقون، وهذه هى خاتمة الموضوع».

كان رأى «كلاى» أن يحاول اختراق الحصار الروسى؛ انطلاقاً من أنه من الافضل أن تكتشف الولايات المتحدة فوراً، مدى رغبة روسيا فى الحرب من عدمها. وفى ظل التباين الحادث فى القوات البرية فى أوروبا بنسبة: ١٠ : ١ ، تمكن «أومار برادلى» رئيس أركان الجيش من إقناع «ترومان» بضرورة البحث عن حل أفضل. وكان الحل هو النقل الجوى الذى بدأ مباشرة فى إرسال حملات على مدى الأربع والعشرين ساعة ـ لتزويد برلين بالمؤن التى وصلت الى ١٣,٠٠٠ طن يوميا. وكان أداء الطائرات الأمريكية رائعاً فى مهمة تموين مدينة ضخمة من الجو فقط، وهى المهمة التى نجحوا فى إنجازها فقد جذب جسر برلين الجوى انتباه العالم أجمع.

ومع ذلك، استمر رعب الحرب؛ ففى ١٥ يولية، قرر مجلس الأمن القومى إرسال مجموعتين من طائرات «ب ـ ٢٩ س» إلى بريطانيا. وكان معروفاً للعالم أن طائرات «ب ـ ٢٩ س» هى قاذفات القنابل التى تحمل أسلحة ذرية. وقد عرض «فورستال» فى مذكراته أسباب ذلك القرار، وهى: (١) سوف يثبت للشعب

الأمريكى «مدى جدية الحكومة فى تقدير تعاقب الأحداث الجارية»؛ (٢) سوف يزود القوات الجوية بالخبرات. ويؤدى إلى «اعتياد البريطانيين» على وجود القوات الجوية الأمريكية؛ (٣) «لقد سنحت لنا الآن فرصة إرسال هذه الطائرات، وبمجرد وصولها، ستكتسب ـ بطريقة ما ـ صفة العناصر الثابتة»، بينما إذا انتظرت الولايات المتحدة، فقد يغير البريطانيون رأيهم فى «مدى حكمة وجود قاذفات قنابل أمريكية على أرضهم.»

وهكذا تأسس مبدأ وجود قواعد جوية أمريكية أمامية فى أوروبا، وكان من الواضح أن الاهتمام بفاعليتها يستدعى تناثرها وزيادة عددها. وفى نفس الوقت، أصبح من المؤكد أن هناك حاجة إلى توثيق الصلات العسكرية مع دول غرب أوروبا. ثم تمت الموافقة على إعادة التجنيد وبدء بناء الجيش، ولكن «كينان» كان منزعجاً للغاية لأن تطبيق خطة «مارشال» الاقتصادية على الشرق كاد أن يذهب فى طى النسيان، إزاء الطابع العسكرى المتزمت الذى اتخذته سياسة الاحتواء.

كانت منطقة الشرق الأوسط الجزء الوحيد فى العالم الذى لجأت بشأنه الولايات المتحدة إلى التعاون مع الاتحاد السوفيتى، بدلاً من المواجهة. لقد جعلت القوى العظمى العرب يدفعون جزءا من ثمن معسكرات الموت الألمانية، وهى إحدى المشاكل التى خلقها هتلر فى العالم الحديث؛ إذ نادت الصهيونية ـ وهى الحركة التى ولدت فى روسيا ـ بعودة اليهود إلى وطنهم الأم فى فلسطين ـ بعد أن هاموا على وجوههم لمدة ألفى سنة ـ لكى ينشئوا دولة خاصة بهم. ولم تصبح الصهيونية قوة فعالة بين يهود العالم، إلاّ رداً على القرار النازى بإبادتهم، أو ما كان يسميه هتلر «الحل النهائى» لمشكلة اليهود. ولم تكن لدى الغالبية العظمى من اليهود الأوروبيين ـ الذين نجوا من المحرقة ـ أية رغبة فى العودة الى الدول التى عاشوا فيها من قبل، بل أرادوا الذهاب إلى فلسطين، حيث كون عدد كبير من اليهود مجتمعاً خاصاً بهم خلال الأربعين سنة الأولى من هذا القرن. وكانت فلسطين تحت الانتداب البريطانى؛ وحيث إنها كانت حريصة على استرضاء العرب ـ بسبب مخزونهم

الضخم من البترول ـ فقد حاولت منع استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين، بينما حاول اليهود دفع البريطانيين إلى الانسحاب عن طريق العمليات الارهابية، والتى من أشهرها تفجير جناح فى فندق الملك داوود بالقدس (العملية التى خطط لها مناحم بيجين الذى أصبح ـ فيما بعد ـ رئيس وزراء إسرائيل). وعندما أحست بريطانيا بالانهاك، رفعت المشكلة إلى الأمم المتحدة؛ حيث اتفق الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة على فرض حل على العرب. وكان ذلك الحل هو تقسيم فلسطين لإقامة دولة يهودية على ساحل البحر المتوسط، بحدود يتعذر الدفاع عنها. وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلنت إسرائيل استقلالها، وكانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بالدولة الجديدة، وجاء اعتراف روسيا عقب الاعتراف الأمريكى بقليل. وقد اتجهت اسرائيل آنذاك إلى روسيا، وليس إلى الولايات المتحدة، للحصول على احتياجاتها من الأسلحة للدفاع عن نفسها.

ثم غزا العرب فلسطين وتراجعت إسرائيل فى الأسابيع الأولى القليلة، أمام القوة المشتركة للجيوش المصرية، والأردنية، واللبنانية، والسورية، والعراقية. ثم لجأت اسرائيل إلى الأمم المتحدة لطلب المساعدة؛ ومرة أخرى، انضم الاتحاد السوفيتى الى الولايات المتحدة للتوصل إلى هدنة مدتها أربعة أسابيع، حصلت إسرائيل خلالها على كميات من الأسلحة الثقيلة من تشيكوسلوفاكيا الشيوعية. وعندما بدأ إطلاق النار مرة ثانية، نجح الإسرائيليون فى طرد أعدائهم من الميدان، ثم فرضت الولايات المتحدة ـ من خلال الأمم المتحدة ـ قراراً بوقف إطلاق النار؛ ولكن لم يلتزم به أحد ـ بصفة عامة ـ واستمرت إسرائيل فى الاستيلاء على أراضى العرب، بما فى ذلك غرب «الجليل» وأجزاء من صحراء النقب. وعندما وجدت مصر أن أفضل جيش لديها محاصر، قدمت التماساً لإحلال السلام. وبناء عليه قام «د. رالف بنش» أحد المسئولين الأمريكيين بدور، أصبح مألوفاً فيما بعد، عندما تولى فى يناير ١٩٤٩ مهمة فصل القوات. وبعد الانتهاء من المفاوضات المعقدة توصل «بنش» إلى اتفاقيات بعقد هدنة بين جميع الأطراف.

وهكذا ولدت إسرائيل، ويعود الفضل فى ذلك ـ بشكل لا يمكن إنكاره ـ إلى المساندة العسكرية من جانب روسيا، والمهارة الأمريكية فى المفاوضات. وتعدت الحدود الإسرائيلية ـ بالفعل ـ تلك الحدود التى نص عليها قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة، وضمت الآلاف من الفلسطينيين العرب التعساء. بالإضافة إلى ذلك كان هناك فلسطينيون آخرون من الذين فرُّوا، أو الذين أجبرهم القتال على ترك وطنهم، وهكذا بدأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وبدأ فى ذلك الوقت نمط آخر للعلاقات الأمريكية مع إسرائيل؛ عندما لجأ الرئيس «ترومان» إلى ممارسة ضغوط قوية ـ إلى أبعد الحدود ـ على «دافيد بن جوريون»، رئيس الوزراء، لتقديم تنازلات لحل قضية اللاجئين وقضية الحدود. ولكنه لم يتلق غير ردود سلبية ساخطة، مدعمة بتهديد مقنع مؤداه أن إصراره سيؤدى إلى انقلاب الجالية اليهودية الأمريكية عليه.

كان «ترومان» منتشياً بعد إعادة انتخابه (ولم تكن السياسة الخارجية ضمن المسائل التى تناولتها الأحزاب الرئيسية فى حملة انتخابات سنة ١٩٤٨) فتعهد ـ فى خطابه الأول بعد انتخابه ـ بمساعدة الدول الأوروبية المستعدة للدفاع عن نفسها. وتولى «دين أتشيسون» وزير الخارجية مهمة التوصل إلى معاهدة مع الأوروبيين، وفى ٤ أبريل ١٩٤٩ تم توقيع معاهدة شمال الأطلنطى فى واشنطن؛ حيث قامت بريطانيا وفرنسا، وبلچيكا، وهولندا، وإيطاليا، والبرتغال، والدنمارك، وأيسلندا، والنرويج، وكندا، والولايات المتحدة بالتعهد بتبادل المساعدة فى حالة الاعتداء على أى من الدول الموقعة على المعاهدة.

أصبحت معاهدة الناتو (حلف شمال الأطلنطى NATO) علامة على بداية عصر جديد. وفى القرن التاسع عشر قامت الولايات المتحدة بتحطيم قيود اقتصاد المستعمرات ـ الذى كان قائماً على استخراج المعادن ـ وأصبحت قوة صناعية عظمى؛ ويرجع الفضل فى ذلك ـ إلى حد كبير ـ إلى القروض الأوروبية الخاصة. وفى الخمسة وأربعين عاماً الأولى من القرن العشرين، حققت الولايات المتحدة

مركزاً تساوى بالتدريج مع مركز أوروبا، ثم جاءت خطة «مارشال» وفى أعقابها معاهدة حلف شمال الأطلنطى "NATO" لتكونا بداية جدية لعصر سيطرت فيه الولايات المتحدة على أوروبا، عسكريا وسياسيا واقتصاديا.

وفى ربيع ١٩٤٩، أحرز ترومان نجاحاً تلو الآخر؛ فقد أعقب إنشاء إسرائيل وحلف شمال الأطلنطى انتصاراً آخر فى برلين؛ إذ قامت روسيا فى ١٢ مايو برفع الحصار عن برلين، حيث قررت ـ كما كان كلاى قد تكهن مسبقاً ـ أن الحصار المضاد يسبب لها أضراراً تفوق الاضرار التى تلحق بالغرب. كما أن روسيا أدركت أنه لم يعد هناك أى أمل فى وقف الاتجاه إلى إنشاء حكومة ألمانيا الغربية (ظهرت جمهورية ألمانيا الاتحادية وعاصمتها بون إلى الوجود يوم ٢٣ مايو ١٩٤٩).

لقد استمتع الرئيس بربيع ذلك العام، ولكن المتاعب كانت فى الطريق؛ إذ أدى الانتهاء من رعب الحرب، بالإضافة إلى القلق إزاء ما قد يتكلفه حلف شمال الأطلنطى من مبالغ طائلة إلى البدء فى وضع نهاية «لاتفاق الحزبين» الديموقراطى والجمهورى فى مجال السياسة الخارجية. فبدأت القضايا القديمة ـ التى تم دفنها منذ الخطاب المثير الذى ألقاه «ترومان» عن اليونان ـ تعود لتطفو على السطح من جديد: هل يتعين على الولايات المتحدة أن تكون رجل شرطة للعالم؟ وما هى تكلفة القيام بذلك الدور؟ وما هى طبيعة ومدى الخطر السوفيتى، وكيفية مواجهته؟ لقد بدأ الزعماء الجمهوريون ـ بقيادة السناتور «تافت» ـ يفكرون بعمق ويتساءلون عن الحكمة وراء استفزاز السوفييت، الذين يبعدون عن الشواطئ الأمريكية بآلاف الأميال. وفى اجتماعات لجان الكونجرس التى انعقدت لمناقشة التصديق على معاهدة حلف شمال الأطلنطى بدأ رجال الكونجرس فى توجيه أسئلة محرجة عن الغرض من هذا الحلف.

لقد أراد السناتور «هنرى كابوت لودج» معرفة ما إذا كان حلف شمال الأطلنطى بداية سلسلة من المنظمات الأقليمية التى تهدف الى تطويق السوفييت، فطمأنه «أتشيسون»، وزير الخارجية، مؤكدا أنه لا يوجد فى الإدارة من يفكر فى أن يلى إقامة حلف شمال الأطلنطى إنشاء حلف آخر فى البحر المتوسط، ثم حلف ثالث فى

المحيط الهادى... وهكذا.» وتساءل شيوخ آخرون عن السبب فى عدم اعتماد الولايات المتحدة على الأمم المتحدة. لقد كان أحد أسباب ذلك استخدام روسيا لحق الفيتو، أما السبب الآخر فارتبط بمطالبة الأوروبيين بنوع من الضمانات الخاصة؛ لقد شرح «أتشيسون» ذلك قائلاً: «إن اتحاد أوروبا يستلزم ارتباط وتأييد الولايات المتحدة المستمر لها وبدون ذلك سوف تتمزق أوروبا الحرة.»

ولقد كان لتلك الحجج تأثيرها، لكن الأسئلة الجادة استمرت: ألم يكن من المستطاع أن تحقق خطة «مارشال» نفس النتائج؟ لماذا يستمر تقسيم أوروبا وبالتالى، نفقد الأمل فى إعادة العلاقات مع أوروبا الشرقية إلى الأبد؟ وماذا كان جوهر الضمانات العسكرية التى كانت الولايات المتحدة تقدمها أو تدعمها؟

لقد كان السؤال الأخير حرجاً، فلقد حققت القنبلة الذرية بالفعل القوة الكافية للغرب، ولم يقدم حلف شمال الأطلنطى ـ بوضعه آنذاك ـ أية إضافة إلى تلك القوة، إذ استمر تعداد القوات البرية كما هو، مع تفوق روسيا بنسبة: ١٠ إلى ١. هل يعتزم وزير الخارجية إرسال أعداد ضخمة من القوات الأمريكية إلى أوروبا؟ أجاب أتشيسون قائلا: «إن إجابة هذا السؤال هى «لا» واضحة وقاطعة»، هل اعتزم أن يعود الألمان الى ارتداء الزى العسكرى؟ فأجاب أتشيسون: «إننا فى غاية الوضوح بخصوص، إن نزع سلاح ألمانيا، وتجريدها عسكريا يجب أن يكون كاملاً وقاطعاً.»

لقد أدى ذلك الى زيادة الغموض بدلاًمن توضيحه: ما الذى سيفعله حلف شمال الأطلنطى؟ كان وصف المشكلة سهلاً على حد تعبير «هنرى كوى» رئيس وزراء فرنسا فى بيانه الذى كثر الاستشهاد به: «نحن نعلم أن الولايات المتحدة ستهرع الى مساعدتنا بمجرد احتلال أوروبا الغربية، وأننا فى النهاية سنتحرر مرة ثانية، ولكن العملية ستكون مروعة، وربما تجدون فى المرة القادمة انكم تحررون جثة». لكن الحل لم يكن بهذه السهولة، فطالما أن الهجوم لم يكن مُصلّتا فوق الرؤوس لم يكن لدى أوروبا أو الولايات المتحدة أدنى استعداد لتولى عملية إعادة التسليح،

بالمستوى المطلوب لمضارعة الجيش الأحمر. ولم يكن الأوروبيون على استعداد لتعريض انتعاشهم الاقتصادى للخطر من أجل بناء جيوش دائمة جديدة.

كان كل جانب كمن يحاول حمل المياه على كتفيه. من أجل إقناع شعوبهم بضرورة قبول تحالف استفزازى، بذلت حكومات أوروبا جهوداً فائقة فكان عليها أن تصر على أن التحالف سيحميهم من الغزو، ولكن كان على الحكومات ـ أيضاً ـ أن تصر فى نفس الوقت على أن الأمر لن يتطلب تضحيات لا يمكن تحملها. وكما أوضح «روبرت أوسجود» قائلاً: «لم يكن من الممكن الوفاء بهذين الشرطين إلاباشتراك ألمانيا الغربية فى التحالف لكن لأسباب سياسية، رفض الأوروبيون هذا الحل مثلما وفضوا عملية اعادة تسليح شاملة.»

كما أن إعادة تسليح ألمانيا كانت سياسة مرفوضة فى الولايات المتحدة أيضاً، فإستمرت إدارة «ترومان» فى الإصرار على أنها لا تعتزم تشجيع إعادة بناء الجيش الألمانى، وعلى طمأنة أعضاء مجلس الشيوخ بأن قيام حلف الأطلنطى لن يؤدى إلى تسابق على التسلح، أو إلى تولى الولايات المتحدة مهمة تزويد أوروبا بالمعدات العسكرية. ورغم استمرار السناتور «تافت» فى معارضته للمعاهدة، تم إقناعه بالتصويت لصالحها بعد أن رفض مجلس الشيوخ، على وجه الخصوص، الاعتراف بأى التزام نحو بناء القوات المسلحة للدول الحليفة الإحدى عشرة، أو إمدادها بمساعدات اقتصادية مستمرة خلال فترة العشرين عاماً التى تسرى فيها هذه المعاهدة. وعندئذ قام مجلس الشيوخ بالتصديق على معاهدة حلف شمال الأطلنطى بأغلبية أربعة وثمانين صوتاً ضد اثنى عشر صوتاً.

فى ٢٣ يوليه ١٩٤٩، وقع «ترومان» على معاهدة حلف شمال الأطلنطى التى كانت علامة قوية مؤكدة على «اتفاق الحزبين» وعلى سياسة الاحتواء فى أوروبا، وبهذا اكتملت إحدى مراحل الثورة فى السياسة الخارجية الأمريكية. لقد اشتركت الولايات المتحدة فى حلف متشابك المصالح، ومنذ ذلك الحين فصاعداً، قد يتأثر الأمن الأمريكى بطريقة مباشرة ـ وإلى حد كبير ـ بأية تغيرات فى ميزان القوى عبر

البحار، الذى لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تسيطر عليه بطريقة فعالة. وكان معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تضمن استمرار نظم وحكومات اشتراكية أجنبية طوال العشرين عاماً التالية، كما أنها ألزمت الولايات المتحدة بالتعاون العسكرى الوثيق ـ فى زمن السلم ـ مع القوات المسلحة فى الدول الأجنبية، فكان ذلك علامة مؤكدة على مدى انفصال الولايات المتحدة عن ماضيها، وعلى عزمها على وقف انتشار الشيوعية.

إن وجود إيطاليا (ثم اليونان وتركيا فيما بعد) كأعضاء فى الحلف أشار الى خطأ فى تسمية الحلف «شمال الأطلنطى»، كما أن وجود البرتغال أضعف من التأكيد على أنه كان حلفاً للدفاع عن الديمقراطية؛ والأضعف من ذلك هو الإدعاء بأن الحلف كان يمثل معاهدة بين أنداد؛ إذ لم يكن لدى الولايات المتحدة النية مطلقاً فى إشراك أعضاء الحلف فى سيطرتها على أسلحتها الذرية، فى الوقت الذى كانت فيه القنبلة الذرية السلاح الوحيد الذى أعطى ثقلاً للطموحات العسكرية للحلف. بالإضافة إلى ذلك، كانت المعاهدة بمثابة تمهيد للطريق أمام إعادة تسليح الألمان، على الرغم من إنكار «أتشيسون» بما يفيد عكس ذلك؛ كما أنها أكدت على اتجاه سياسة «ترومان» الخارجية نحو أوروبا، وهو اتجاه اضطر أن يدفع ثمنه بعدها بفترة وجيزة.

ومع ذلك، فقد حان أولاً دور الكونجرس للسداد، ففى نفس اليوم الذى وقع فيه الرئيس على معاهدة حلف شمال الأطلنطى قام بمطالبة الكونجرس بالسداد ـ غير مبالٍ بكل العهود التى أكدت أن المعاهدة لن تستهل سباق تسلح، ولن تكلف الولايات المتحدة أى شئ ـ وأرسل إلى الكونجرس مشروع قرار لمساعدات الدفاع المتبادل، طلب فيه مبلغاً وقدره ١,٥ بليون دولار للمساعدات العسكرية لأوروبا. لقد وصف الرئيس هدفه، فى كلمات متواضعة: «سوف تقتصر المساعدات العسكرية التى نقدمها لهذه الدول على ما هو ضرورى لمساعدتهم على إنشاء قوات دفاعية متنقلة»؛ وبعبارة أخرى تجهيز الفرق الأوروبية الاثنتى عشرة والعمل على تقويتها.

وظهرت معارضة فورية لهذا المشروع، على أساس أن مثل ذلك البرنامج المحدود لن يوفر «ضمانات ملموسة» لشعوب أوروبا الغربية لحمايتها من الجيش الأحمر. وكان من الواضح أن برنامج ١٩٤٩ للمساعدات العسكرية لم يكن سوى مقدم صغير فى استثمار ضخم وطويل الأجل؛ ولذلك رفض السناتور «تافت» وغيره من المتشككين ذلك البرنامج بدعوى أن المساعدات العسكرية ستكون من الضخامة، بحيث تؤدى إلى استفزاز روسيا والتعجيل بسباق التسلح، مع قصورها عن رد «الجيش الأحمر». لقد اتهم «تافت» إدارة «ترومان» بأنها كانت تدفع الولايات المتحدة إلى الالتزام باستراتيجية، لا طائل منها وعتيقة ومفلسة، للدفاع عن أوروبا عن طريق عمليات حربية برية واسعة النطاق؛ وكان يرى أن الأفضل من ذلك بكثير، هو أن تتولى الولايات المتحدة ـ منفردة ـ الدفاع عن أوروبا، عن طريق تعزيز القوات الجوية الأمريكية والتقدم فى إنتاج القنابل الذرية.

وهكذا أمسك «تافت» ببيت القصيد؛ لأن حقيقة الأمر هى أن حلف الأطلنطى كان معناه أن الولايات المتحدة قد وعدت باستخدام القنبلة لردع هجوم السوفييت؛ وكان البديل الوحيد لذلك، هو بناء قوات برية فى الغرب تضاهى الجيش الأحمر؛ وهى مهمة كان من المستحيل إنجازها لأسباب سياسية.

إن تعهد الولايات المتحدة باستخدام القنبلة لردع عدوان روسيا، لم يكن له مغزى إلا فى حالة وجود قواعد أمريكية فى أوروبا، تستخدم لإلقاء القنابل؛ وإلا إذا احتفظت الولايات المتحدة باحتكارها للأسلحة النووية. كانت هناك حاجة ماسة لوجود قواعد لقاذفات القنابل الأمريكية، وكان ذلك أول وأهم انجاز حققه حلف شمال الأطلنطى؛ ومع ذلك، فقد كان يمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال اتفاقيات ثنائية؛ إذ لم يتطلب الأمر معاهدة بين عدة دول، كما لم يستلزم إرسال مساعدات عسكرية لدول الحلف؛ ولذا استمرت معارضة برنامج «ترومان» للمساعدات العسكرية.

ثم أعلن الرئيس فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ أن السوفييت قد فجروا قنبلة ذرية. لقد سجل «فاندنبرج» ذلك الحدث، قائلاً بمنتهى الألم: «نحن الآن فى عالم مختلف» لقد كان حقاً عالماً مختلفاً، وصار من المتعذر مقاومة الرغبة فى القيام بأى شئ. وبعد مرور ستة أيام أرسل الكونجرس مخصصات حلف شمال الأطلنطى إلى الرئيس للموافقة عليها، ثم أمر «ترومان» بالإسراع فى صنع القنبلة الهيدروجينية. ومع ذلك لم يكن من الممكن تغيير حقيقة أن الوعد الأمريكى باستخدام القنبلة للدفاع عن أوروبا، قد تبدد تقريباً قبل عرضه، فإذا كان باستطاعة روسيا أن تصنع القنبلة فمن المؤكد أنها تستطيع التوصل إلى وسائل لإلقائها ـ أولاً ـ على الأهداف فى غرب أوروبا؛ ثم فى الولايات المتحدة ذاتها. لقد أصبحت لدى السوفييت ورقتان رابحتان هما: القنبلة والجيش الأحمر، فى مقابل ورقة واحدة لدى الغرب.

وهكذا أصبح الطريق الواضح لمقاومة خطر الجيش الأحمر، هو إعادة تسليح ألمانيا وأوروبا الغربية. وكان باستطاعة الولايات المتحدة أن تتولى التكلفة، باستخدام صورة معدلة لوسيلة الإعارة والإيجار. ولكن الأوروبيين، وبصفة خاصة فرنسا، تشككوا فى ذلك. كانت أوروبا لا ترى جدوى لقبول الأسلحة الأمريكية، إذا كان ذلك يعنى قبول الأوامر الأمريكية أيضاً، وهى المشكلة الجوهرية التى واجهت حلف الأطلنطى، فى ذلك الوقت وفيما بعد أيضاً. إن الاستراتيجية التى تستخدم معدات أمريكية وأرواحاً أوروبية، لمقاومة الجيش الأحمر، لم تجد استحساناً لدى الأوروبيين، خاصة وأن الولايات المتحدة ـ فقط ـ هى التى كان يمكنها تقرير زمان ومكان استخدام القوات، كما كان بإمكان أمريكا ـ وحدها فقط ـ جذب الزناد النووى، بينما كان ميدان المعركة التى ستخوضها روسيا والولايات المتحدة فى أوروبا.

وإذا رفض الأوروبيون إعادة التسلح؛ لكان على الأمريكيين تولى ذلك. وكانت المشكلة هنا، كما عبر عنها «صامويل هنتينجتون»، : «أيمكن للدولة الديمقراطية أن تتسلح من أجل الردع، أو تتسلح فقط من أجل القيام برد فعل؟». كان عام الانتخابات على الأبواب، وكان الكونجرس فى سبيل تغيير مشروع القرار الذى قدمه

«ترومان» لاعادة النظر فى الضرائب إلى قرار بتخفيض الضرائب. وكان الخطر السوفيتى نظرياً ـ إلى حد كبير ـ إذ إن الجيش الأحمر، لم يتعد الموقع الذى احتله فى مايو ١٩٤٥، ولا حتى فى تشيكوسلوفاكيا ذاتها. فضلاً عن ذلك: إلى جانب ما كان الشعب الأمريكى يدفعه بالفعل، ما هو حجم الدعم الذى يمكن تقديمه لسياسة ردع مصممة لمواجهة خطر لايمكن الإحساس بأنه يعرض الأمن الأمريكى للخطر إلا بصعوبة بالغة؟. كان ذلك يستلزم بلايين الدولارات؛ وحتى إذا وافق دافعو الضرائب على سداد التكلفة؛ فهل يمكن للاقتصاد أن يتحملها؟. كانت تلك تساؤلات جادة إلا أن الأسئلة المضادة كانت تمثل نفس الجدية: هل يمكن للولايات المتحدة أن تتحمل ألا تتسلح؟ ألن يعنى التقاعس عن ذلك، التنازل ـ بطريقة أتوماتيكية ـ عن غرب أوروبا للشيوعيين؟ لقد اعتقد الكثيرون فى الحكومة الأمريكية أن هذه هى النتيجة التى ستترتب على ذلك.

وفى آسيا تأزمت المشكلة إلى حد كبير، إذ أوشكت قوات «ماو» على طرد «شيانج» من الأراضى الصينية. كانت المساندة الأمريكية لشيانج محدودة، ومتوقفة تقريبا نظراً لاتجاه إدارة «ترومان» فى المقام الأول إلى أوروبا، وإن كان السبب الرئيسى هو الميزانية التى كان الكونجرس يجبر الحكومة على الالتزام بحدودها. وكان احتمال إنقاذ «شيانج» ـ أو بعبارة أخرى تفادى أحد الأحداث التاريخية فى ذلك القرن ـ عن طريق تقديم مساعدة تصل إلى ملايين أو حتى بلايين الدولارات من أحد الآمال الواهمة التى كانت شائعة بين بعض أعضاء الحزب الجمهورى الذين طالبوا بإعطاء الأولوية لآسيا؛ إلا أن هذا كان هراءً جليا. ومع ذلك، فإن المهم هو أن ملايين الأمريكيين كانوا على ثقة من أنه كان يمكن إنقاذ «شيانج» بمزيد من المساعدات: لقد وقعت أمة عظيمة فى أيدى الشيوعيين بسبب تقتير الكونجرس.

لقد أوضح هذا الاتجاه الشائع، أحد الافتراضات التى قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة؛ فلقد افترض كافة الأمريكيين ـ ضمنياً ـ أنه يمكن للولايات المتحدة أن تسيطر على الأحداث فى أى مكان من خلال تبنى سياسة جيدة، وتوفر قدر كاف من العزيمة. أما إذا لم تجر الأمور فى أعنتها؛ مثل

وقوع بولندا أو الصين فى يد الأعداء؛ كان التفسير الوحيد لذلك هو ارتكاب أخطاء، وليس وجود مناطق فى العالم لا يمكن أن يؤثر فيها كثيراً ما تفعله أو تريده الولايات المتحدة. إن إفتراض إمكانية السيطرة على أى موقف وتطويعه، فى نهاية الأمر، وفقاً لرغبات الولايات المتحدة ـ وهو ما أطلق عليه السيناتور «ويليام فولبرايت» فيما بعد «عجرفة القوة» ـ ذلك الافتراض صبغ، تقريباً، كل قرارات السياسة الخارجية فى أوائل الحرب الباردة؛ كما أنه مهد الطريق للاتهام الذى وجهه الجناح اليمينى إلى ادارة «ترومان»، ومؤداه أن الخونة الذين اندسوا فيها قضوا عليها؛ لأنه لم يكن من المستطاع تقبل أى تبرير آخر لفشل الولايات المتحدة.

كانت جذور ذلك الافتراض عميقة ومعقدة، وكان إحداها: اعتقاد الأمريكيين أن الولايات المتحدة كانت مختلفة عن، وأفضل من، الدول الأخرى. ولقد ساعد نجاح الولايات المتحدة فى (١٩١٧ ـ ١٩١٨)، وفى (١٩٤١ ـ ١٩٤٥) على الغرور بأن الولايات المتحدة تستطيع أن تأمر العالم. كما ساعد على ذلك، الإحساس المرعب بالقوة الذى انبثق مع احتكار القنبلة الذرية، والإنتاج الأمريكى والموقف العسكرى الأمريكى فى نهاية الحرب العالمية الثانية. كما كانت هناك دلالات عنصرية وراء الفكرة؛ فعلى الرغم من أن معظم الأمريكيين كانوا على درجة من الثقافة والفكر تمنعهم من الكلام عن «عبء الرجل الأبيض» و«الأخوة الصغار ذوى البشرة السمراء» إلا أنهم كانوا لا يزالون مؤمنين بتفوق الجنس الأبيض.

وفى ظل كل ذلك النفوذ الذى استحوذت عليه الولايات المتحدة رهن إشارتها، وفى ظل العزيمة الأمريكية، وتلهف الشعوب فى كل مكان على أن تحذو حذوها، كيف يمكن تفسير وقوع أوروبا الشرقية والصين فى أيدى الشيوعيين؟ لقد توصل «جوزيف ماكارثى» أحد أعضاء مجلس الشيوخ من ولاية «ويسكونسن» إلى إجابة ذلك السؤال؛ ففى ٩ فبراير ١٩٥٠، ألقى خطاباً فى «ويلينج ـ غرب فرجينيا»، أعلن فيه «توجد ٥٧ حالة تحت يدى لأفراد [فى وزارة الخارجية الأمريكية] يبدو أنهم كانوا إما أعضاء يحملون بطاقات فى الحزب الشيوعى الأمريكى أو موالين له بلا

ريب، وعلى الرغم من ذلك كان لهم دور فى تشكيل سياستنا الخارجية» وبعد مرور عدة أيام.. ارتفع الرقم إلى ٢٠٥ شيوعين فى وزارة الخارجية، وفى وقت آخر كان العدد ٨١ شيوعيا. على أية حال كان للاتهام أساس من الصحة: لقد خدعت الولايات المتحدة.

لقد أعلن «ماكارثى» اتهاماته بعد ثمانية أسابيع من فرار «شيانج» إلى «فورموزا»، وقبل خمسة أيام من توقيع الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية على معاهدة لتبادل المساعدات لمدة ثلاثين عاما؛ وقبل ثلاثة أسابيع من ثبوت التهمة على «كلاوس فوخس» بتسريب الأسرار الذرية إلى عملاء الاتحاد السوفيتى. وربما كانت هذه القضية أهم أسباب الشعبية الهائلة التى نالها «ماكارثى»، والجبهات التى كان يمثلها، حيث بدا أن ذلك كان التفسير الوحيد لكيفية توصل روسيا المتخلفة لمضاهاة إنجازات الولايات المتحدة فى تطوير الذرة بمثل هذه السرعة. وهكذا، اجتاحت المكارثية أمريكا، وفجأة عثر الجمهوريون ـ بعد عشرين عاماً ـ على قضية يمكن أن تعيدهم إلى السلطة (عشرين عاماً من الخيانة وفقاً لماكارثى).

ورغم أن «ماكارثى» لم يحز أبداً على تأييد غالبية الشعب الأمريكى له، إلا إن جبهة مؤيديه كانت عريضة، وكان الخطر الذى يمثله حقيقياً، ولذلك لجأت الحكومة الفيدرالية ـ لكى تستطيع مجابهته ـ الى تشديد وتوسيع مدى تحقيقات «الولاء» التى كانت تجريها. وفى بعض الأوقات كان يبدو أن كل شخص فى الولايات المتحدة يتأكد من أن كل شخص آخر، لاحتمال وجود نزعات شيوعية لديه. لقد اتفق ملايين الأمريكيين على المقدمة المنطقية التى سردها «ماكارثى»: لقد فشلت الولايات المتحدة فى الحرب الباردة بسبب الخيانة الداخلية، وليس بسبب وجود قصور فى صلب قوتها، أو بسبب رفضها اعادة التسليح. حتى رجال الحكومة البارزين الذين هاجموا «ماكارثى» ـ وعددهم كان قليلاً ـ اعترضوا على وسائله، وليس على افتراضاته. وحتى الخصوم المناوئين له أرادوا ـ أيضاً ـ الكشف عن المذنب، ولكنهم أصروا على ضرورة حماية حقوق البرئ.

لقد اتسمت الزوبعة كلها بصفة أسطورية، مثل «أليس فى بلاد العجائب»؛ إذ كان يتعين على كل العاملين بإدارة «ترومان» ـ بما فى ذلك «أتشيسون» ومن كانوا فى نفس مستواه ـ أن يدافعوا عن التهم الموجهة إليهم، بدءاً من التهاون مع الشيوعيين حتى تهمة الخيانة. لقد أصيب الديمقراطيون بالدهشة والغضب، وكان لديهم بعض الحق فى التساؤل عن أوجه تقصيرهم فى مقاومة السوفييت، خاصة فى حدود المخصصات التى كانت متوفرة لديهم، تلك المخصصات التى عمل على تحديدها نفس الجمهوريين الذين كانوا يطالبون آنذاك بسفك الدماء مقابل أخطاء وزارة الخارجية. منذ مارس ١٩٤٧ حينما قام «ترومان» بإلقاء الرعب فى قلب الشعب الأمريكى، وحتى تفجير القنبلة الروسية وفقدان الصين، عمد الديمقراطيون من موظفى وزارة الخارجية الى التأكيد على وطأة الخطر الشيوعى على العالم أجمع، بالإضافة الى مخاطر تخريب الحكومات الأجنبية من الداخل. لقد سار «ماكارثى» والموالون له فى نفس الطريق، لكنهم توغلوا فيه.

لقد اجتذب المذهب «الماكارثى» المتحيزين فى داخل أمريكا ضد المؤسسة الحاكمة التى تنتمى إلى الساحل الشرقى الأمريكى، والمبادئ التى كانت تمثلها فى ذهن عامة الشعب ـ بما فى ذلك أنصار «العهد الجديد» أيام روزفلت ـ وكان عداء الفكر والثقافة ظاهرة بارزة فى تلك الحركة؛ إذ حاز «ماكارثى» تأييداً قوياً من المنادين بأن تأتى آسيا فى المقام الأول، والذين عارضوا اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية وتركيزها على أوروبا، منذ بداية الحرب العالمية الثانية على الأقل. وكان الأمريكيون الذين جاءوا أصلاً من أوروبا الشرقية، من أوائل المندفعين وراء سياسة ماكارثى، ومعهم كثيرون من الكنيسة الكاثوليكية فى الولايات المتحدة. والأهم من ذلك كله أن «ماكارثى» قدم إجابة بسيطة لمن أصابهم الإحباط من جراء تعرض الولايات المتحدة لفشل تلو الآخر فى الحرب الباردة.

إن أحد أسباب الإعجاب بتفسير «ماكارثى» للموقف العالمى، أن تصحيح الأوضاع لن يتكلف الكثير وليس مطلوبا، سوى التخلص من الشيوعيين فى وزارة الخارجية الأمريكية. وكان عدد قليل من مؤيدى «ماكارثى» ـ ولا أحد البتة من

بعض أمثال السناتور «تافت» الذى احتمل «ماكارثى» ـ كان على استعداد لشن الحرب على روسيا لتحرير الدول التابعة لها، أو لإرسال ملايين القوات الأمريكية إلى الصين لإعادة «شيانج تاى تشيك». كانت لديهم الرغبة فى استئصال هؤلاء الذين خانوا الولايات المتحدة فى: يالتا، وبوتسدام، والصين، وبعد ذلك يمكن أن تتطور أحداث العالم وفقاً للأهواء الأمريكية ـ فى ظل وجود وطنيين مخلصين فى وزارة الخارجية.

لم تستسغ إدارة «ترومان» قبول مثل هذا البرنامج المحدود للحرب الباردة، وإن كانت تبغى نفس النتائج. إلا أنه كان من الصعب وضع برنامج شامل فى ظل هذا الجو من الخوف، بل الهيستريا التى سادت فى ذلك الوقت. وبالرغم من كل شئ كان لابد من عمل شئ ما؛ لقد ضاعت الصين، وحازت روسيا على القنبلة، ولم يكن الأوروبيون على استعداد لتحمل عبء إعادة التسليح، وكان هجوم «ماكارثى» مستمراً، ولم تكن لدى الولايات المتحدة تقريباً قوات برية صالحة، بينما استمر الرئيس فى محاولاته لتخفيض الميزانية لأسباب سياسية داخلية فى المقام الأول. لقد اتجه «لويس جونسون» وزير الدفاع الجديد إلى «إذابة الشحم» فى وزارة الدفاع، وبدأ بالبحرية حيث ألغى حاملات الطائرات الضخمة. ووضع «ترومان» حداً أقصى لميزانية الدفاع، قدره ١٣ بليون دولار فى الموازنة الجديدة، وهو مبلغ لا يمكن ـ بأى حال من الأحوال ـ أن يكفى لتدعيم سياسة أكثر صرامة مع روسيا. لقد وصلت السياسة الخارجية الأمريكية إلى مفترق الطرق.

فى ٣٠ يناير ١٩٥٠ صرح الرئيس «ترومان» لوزارتى الخارجية والدفاع «بإجراء فحص شامل، وإعادة تقييم للسياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية، فى ضوء فقدان الصين، وسيطرة السوفييت على الطاقة الذرية، وفى ضوء توقعات إنتاج قنبلة هيدروجينية» واستمرت اجتماعات لجنة من وزارتى: الخارجية والدفاع، خلال فبراير ومارس حتى أوائل أبريل، مع تعاقب الأحداث حولها. وفى ١٢ أبريل، انتهت اللجنة من إعداد التقرير الذى أرسله «ترومان» الى مجلس الأمن القومى، الذى اعتبره «وثيقة سياسة مجلس الامن القومى». وكانت تلك الوثيقة (رقم NSC ٦٨) على

حد قول «والتر لافيبر» : «إحدى الوثائق التاريخية الرئيسية الخاصة بالحرب الباردة». وكما أعلن السناتور «هنرى چاكسون» كانت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى: «أول بيان شامل للاستراتيچية القومية».

ووفقاً لما أدلى به أحد المؤلفين المشهورين دعت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى الأمريكى إلى «البدء فوراً، وعلى نطاق واسع فى بناء قوتنا العسكرية؛ وقوتنا بصفة عامة وقوة حلفائنا؛ بهدف تصحيح ميزان القوة، وبأمل أن نتمكن من إحداث تغيير فى طبيعة النظام السوفيتى، باتباع وسائل أخرى غير الحرب الشاملة». ولم تتضح كيفية إحداث التغيير فيما عدا أنه لن يكون عن طريق الحرب. لقد طالبت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى بأنه يتعين على الولايات المتحدة ـ فى أثناء انتظار الغرب لأن تلين روسيا ـ أن تعيد تسليحها، وتحول بالتالى دون أى توسع سوفيتى. ولم يسع البرنامج الى تحرير الصين أو أوروبا الشرقية، ولكنه طالب الولايات المتحدة بأن تتولى ـ بمفردها ـ مهمة الدفاع عن الدول غير الشيوعية.

كانت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى، بمثابة الامتداد العملى لمبدأ «ترومان»، الذى شمل العالم أجمع فى مضمونه، بينما اقتصر على «أوروبا» فى تطبيقه. لقد قدمت الوثيقة المبرر لتولى الولايات المتحدة دور ضابط الشرطة للعالم كله، وأوشكت على ذكر أن كل التغيرات انبثقت بتوجيه من الشيوعيين، وبالتالى، يجب مقاومتها. كما أن الوثيقة افترضت أنه باستطاعة الولايات المتحدة وضع حد لأى تغيير، إذا كانت لديها الرغبة فى المحاولة. لقد حاز ذلك على قبول أنصار «ماكارثى»، ولكنهم كانوا غير راضين عن استعداد الولايات المتحدة للتخلى عن أوروبا الشرقية، والصين وروسيا للشيوعيين. إلا أنهم ـ فى نفس الوقت ـ لم تكن لديهم أية فكرة واضحة عن كيفية تحرير تلك الشعوب المستعبدة.

كما كانت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى واقعية فى تقدير التكلفة التى ستتحملها الولايات المتحدة لكى تصبح ضابط شرطة للعالم. لقد قرر المسئولون بوزارة الخارجية أن تنفيذ برنامج إعادة تسليح أمريكا وحلف شمال الأطلنطى، يتطلب أن

تصل ميزانية المصروفات الدفاعية إلى ٣٥ بليون دولار سنوياً، مع إحتمال زيادة المنصرف فيما بعد؛ لأن ذات الوثيقة أعلنت أن ثروة الولايات المتحدة، تمكنها من استخدام ٢٠٪ من إجمالى الناتج القومى، على التسليح، دون تعرض الدولة للإفلاس. وفى ١٩٥٠ كان تلك النسبة تقدر بخمسين بليون دولار.

وكان ذلك مبلغاً طائلاً، حتى بالنسبة للأمريكيين. ومع ذلك، كان ذلك ضرورياً، لأن الخطر كان كبيرا. لقد تنبأت الوثيقة بحلول «فترة غير محددة مفعمة بالتوتر والأخطار» كما حذرت أنه بحلول ١٩٥٤، سيكون الاتحاد السوفيتى قادراً على تدمير الولايات المتحدة بالأسلحة النووية؛ ولذلك كان يتعين على الولايات المتحدة أن تشرع فى برنامج جسور وشامل لإعادة بناء الغرب، حتى يتفوق على الكتلة الشيوعية بمراحل فهذه هى الوسيلة الوحيدة التى تمكنها من التربع «على مركز الصدارة سياسياً ومادياً، مع وجود دول حرة أخرى تحيط بها». وهكذا لم يعد من الممكن للولايات المتحدة أن تتساءل عن «مقدار الأمن الذى يمكن أن تتحمل نفقاته» أو أن «تحاول التمييز بين الأمن القومى، والأمن العالمى».

لقد أدرك «ترومان»؛ كما كتب فيما بعد؛ أن الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى «كانت تعنى بذل مجهودات عسكرية فائقة فى زمن السلم، وكانت تعنى مضاعفة الميزانية أو زيادتها حتى ثلاثة امثال، وزيادة الضرائب على نحو ثقيل الوطأة، وفرض أنماط متعددة من السيطرة الاقتصادية، وكانت تعنى كذلك إجراء تغييرات جسيمة فى الطريقة التى تعودنا أن ننجز بها أعمالنا فى زمن السلم». لقد رفض «ترومان» السماح بنشر الوثيقة، وأشار إلى عدم اتجاهه إلى مراجعة الميزانية، إلاّ بعد انتهاء انتخابات الكونجرس؛ لأنه أدرك أنه ما لم تقع أزمة جوهرية فإن احتمالات إقناع الكونجرس أو الشعب بالموافقة على البرنامج ضئيلة. ولم يتبق أمامه أكثر من عامين ونصف فى فترة الرئاسة، بينما رسمت الوثيقة برنامجاً طويل الأجل. وإذا دخل الجمهوريون البيت الأبيض، فإن الاحتمالات كانت تشير إلى أن تخفيض الميزانية سيكون محور اهتمامهم؛ وفى تلك الحالة، سيكون على الأمة أن تنتظر عودة

الديموقراطيين، لكى يبدأ العمل بالوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى مرة أخرى. وهكذا، عندما تسلم «ترومان» الصيغة النهائية للوثيقة فى أوائل يونية ١٩٥٠، لم يتخذ أية خطوة ملزمة. ما الذى كان سيفعله بها، إذا لم تقع أحداث أخرى، يعد أمراً مفتوحا للنقاش والجدل.

من المحتمل أن «ترومان»، أثناء دراسته للوثيقة؛ قد لاحظ جملة أعلنت أنه يجب على السياسة الأمريكية أن «تواجه كل تحد جديد فوراً، وبأسلوب لا لبس فيه» وإذا كان الأمر كذلك، فإن الفرصة باتت وشيكة، لكى يضع ذلك المبدأ محل التنفيذ. ووقعت الأزمة التى سمحت له بتنفيذ الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى.